● أخبار قصيرة

فنانون أسكتلنديون يصعّدون المقاطعة ضد داعمي الاحتلال

تتصاعد في أسكتلندا حملة يقودها فنانون وناشطون للمطالبة بإنهاء شراكة مهرجان إدنبرة الدولي مع شركة الاستثمار «بيلي غيفورد»، بسبب اتهامات بارتباط استثماراتها بشركات تتعامل مع الصناعات العسكرية الصهيونية. ووقّع أكثر من ٧٠٠ فنان وعامل ثقافي رسالة تطالب المهرجان بمراجعة مصادر تمويله وقطع علاقاته مع الجهات الداعمة للاحتلال. كما شهدت إدنبرة احتجاجات رفعت الأعلام الفلسطينية ودعت إلى المقاطعة وسحب الاستثمارات. وتستند الحملة إلى اتهامات بامتلاك الشركة أسهماً في شركات مرتبطة بالتعاون العسكري مع الاحتلال، بينما يدعم حزب الخضر الأسكتلندي هذه التحركات ويدعو إلى إجراءات سياسية وثقافية. ويرى الناشطون أن المقاطعة الثقافية وسيلة للضغط ورفض ما يعتبرونه تواطؤاً مع الحرب على غزة.

قصف سعودي يستهدف قرى سكنية في رازح بصعدة

استهدفت القوات السعودية، الإثنين ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٢٦، بقذائف المدفعية، قرى سكنية في مديرية رازح بمحافظة صعدة، شمالي اليمن، وفق ما أفادت به قناة المسيرة اليمنية.
وكانت القوات المسلحة اليمنية قد أعلنت الأحد إسقاط طائرة تجسسية تابعة للسعودية أثناء اختراقها الأجواء اليمنية في محافظة حجة.
وفي هذا السياق، أكدت وزارة الخارجية في صنعاء أن «كلما أمعن النظام السعودي في خطواته التصعيدية سيواجه بالمثل»، مؤكّدة أن الحل الأقرب والأسلم والأقل كلفة هو تنفيذ النظام السعودي للمطالب المحقّة والمشروعة لليمن، وترك اليمنيين وشأنهم. ويُذكر أن القوات المسلحة اليمنية أعلنت، بعد الغارات التي استهدفت مطار صنعاء، سقوط هدنة عام ٢٠٢٢ مع السعودية، وفرض حصار بحري على الرياض، بعد تفويض شعبي كبير عبّر عنه اليمنيون في مسيرات الجمعة المليونية في صنعاء وعدد من المحافظات.

قوات صهيونية تتوغل في ريف درعا الغربي

أفادت مصادر سورية بتوغل قوة تابعة للاحتلال الصهيوني داخل قرية معرية في ريف درعا الغربي، حيث دخلت ست آليات عسكرية برفقة قوات مشاة، بالتزامن مع تحليق مكثف للطائرات المسيّرة فوق المنطقة. ويأتي هذا التحرك ضمن سلسلة من التوغلات الصهيونية المتكررة في جنوب سوريا، خاصة في ريفي درعا والقنيطرة، والتي تتضمن إقامة حواجز مؤقتة، وتفتيش المدنيين والمركبات، ومداهمة المنازل واحتجاز بعض السكان، إضافة إلى تجريف أراضٍ زراعية. كما تصاعدت الاعتداءات الصهيونية على الأراضي السورية، حيث شن الاحتلال مؤخراً ثماني غارات جوية استهدفت مطار أبو الظهور العسكري في ريف إدلب الشرقي، ما أدى إلى أضرار مادية في منشآته.

انكسار شراكة السبعين عاماً

ترامب يحوّل كندا من حليف اقتصادي إلى ساحة ضغط

الوفاق/ لم يعد الخلاف بين الولايات المتحدة وكندا مجرد نزاع تقليدي حول الرسوم الجمركية أو شروط التبادل التجاري، بل بات يعكس تحولاً أعمق في طريقة إدارة واشنطن لعلاقاتها الاقتصادية مع حلفائها. فبدلاً من التعامل مع التجارة باعتبارها مساحة للمصالح المشتركة، تتجه إدارة دونالد ترمب بصورة متزايدة إلى استخدام الرسوم الجمركية والضغط الاقتصادي كأدوات لانتزاع تنازلات سياسية وتجارية. ويظهر هذا التحول بوضوح في الأزمة الأخيرة مع كندا، بعدما فرضت واشنطن رسوماً بنسبة ٥٠ ٪ على سلع كندية بقيمة نحو ٢٠ مليار دولار، عقب انهيار المفاوضات، لترد أوتاوا بإجراءات مماثلة.

من التجارة الحرة إلى سياسة العقاب الاقتصادي

على مدى عقود، قامت العلاقة الأميركية الكندية على درجة عالية من التكامل الاقتصادي، إذ استفادت الشركات في البلدين من انسياب السلع والاستثمارات وسلاسل الإنتاج عبر الحدود. لكن إدارة ترامب تدفع بهذه العلاقة في اتجاه مختلف، يقوم على إعادة تعريف التجارة باعتبارها أداة قوة. فالرسوم لم تعد مجرد وسيلة لحماية صناعة أميركية محددة، وإنما أصبحت ورقة ضغط تستخدمها واشنطن عندما تريد من شريكها تقديم تنازلات.
وتكشف الأزمة الحالية هذا التغير بوضوح؛ فبعد ثلاثة أيام من المفاوضات، انهارت المحادثات بعدما قالت الحكومة الكندية إن واشنطن طرحت في اللحظات الأخيرة شروطاً جديدة اعتبرتها غير عادلة وغير اقتصادية، من بينها قيود تمس قدرة كندا على عقد اتفاقات تجارية جديدة. وهذا يعني أن الخلاف لم يعد مقتصراً على حجم الرسوم، بل أصبح متعلقاً بمدى قدرة دولة حليفة على اتخاذ قراراتها التجارية بصورة مستقلة.

ترامب يعيد رسم قواعد العلاقة مع الحلفاء

تكمن خطورة هذا التحول في أن الولايات المتحدة لا تستخدم أدوات الضغط تجاه خصومها فقط، بل تجاه حلفاء تقليديين أيضاً. فكندا ليست منافساً بعيداً لواشنطن، بل شريك تجاري وجار وحليف، واقتصادا البلدين مرتبطان بعشرات الآلاف من الشركات وسلاسل التوريد. ومع ذلك، اختارت الإدارة الأميركية رفع الرسوم إلى مستويات مرتفعة بدلاً من تسوية الخلاف عبر التفاوض وحده.
ويضاف إلى ذلك خطاب ترامب السياسي تجاه كندا، الذي يتجاوز أحياناً الملف التجاري. فقد عاد إلى مهاجمة «أوتاوا» بعد إعلان كارني الرد على الرسوم، وكتب أن كندا تريد الحصول على مزايا الولايات المتحدة من دون أن تكون جزءاً منها. هذا الخطاب، إلى جانب استخدام الرسوم، يعطي الانطباع بأن واشنطن تتعامل مع قوتها الاقتصادية باعتبارها وسيلة لإعادة ترتيب علاقة يفترض أنها قائمة على الندية والشراكة.

كندا ترفض منطق الإملاء

في المقابل، جاء موقف رئيس الوزراء الكندي مارك كارني ليعكس محاولة واضحة لكسر هذا النمط. فبدلاً من قبول الشروط الأميركية، أعلنت أوتاوا أنها سترد «دولاراً بدولار»، عبر فرض رسوم على منتجات أميركية تشمل الصلب ومنتجات الألبان والإلكترونيات والأجهزة المنزلية والمعدات الزراعية، على أن تبدأ الإجراءات الجديدة في ٨ أيلول/سبتمبر.
وتكتسب هذه الخطوة أهمية أكبر لأن كندا تعتمد بدرجة كبيرة على السوق الأميركية. ومع ذلك، اختارت الحكومة الكندية الرد، في خطوة تحمل رسالة مفادها أن الاعتماد الاقتصادي لا يعني التخلي عن القرار المستقل. كما أن التصعيد الأميركي قد يدفع كندا إلى تسريع توجهها نحو تنويع أسواقها التجارية وتقليل اعتمادها على الولايات المتحدة، وقد يؤدي ذلك، بصورة غير متوقعة، إلى إضعاف النفوذ الأميركي على المدى البعيد.

تصاعد المواجهة الأميركية الكندية يكشف تحولاً خطيراً في العلاقات الدولية، حيث تتحول القوة الاقتصادية من أداة تعاون إلى وسيلة ضغط تهدد التحالفات

هل تضر سياسة ترامب بأميركا نفسها؟

المفارقة الأساسية في هذه السياسة أن الرسوم التي تهدف إلى الضغط على الشركاء قد ترتد على الاقتصاد الأميركي. فعندما ترتفع كلفة المنتجات المستوردة من كندا، فإن الشركات الأميركية التي تعتمد على هذه المنتجات أو مكوناتها قد تتحمل جزءاً من التكلفة، وقد تنتقل الزيادة في النهاية إلى المستهلكين. كما أن تعقيد سلاسل التوريد بين البلدين يمكن أن يضر قطاعات صناعية أميركية تعتمد على المدخلات الكندية.
وبذلك، لا تعني القوة الاقتصادية بالضرورة أن الولايات المتحدة ستخرج منتصرة من كل مواجهة. فالإفراط في استخدام الرسوم قد يدفع الحلفاء إلى البحث عن بدائل، وتوسيع علاقاتهم التجارية مع دول أخرى، وبناء قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي عن السوق الأميركية. وهذا تحديداً ما يجعل التحول في السياسة الأميركية ذا نتائج تتجاوز الأزمة الحالية.

تحول أوسع من كندا

الأزمة مع كندا ليست حالة منفردة، بل تأتي ضمن نهج أوسع في إدارة ترامب للعلاقات التجارية، إذ أصبحت الرسوم الجمركية وسيلة متكررة للتفاوض والضغط. وقد سبق أن استخدمت الإدارة الأميركية التهديدات والرسوم في ملفات تجارية متعددة، ما عزز لدى عدد من الشركاء مخاوف بشأن استقرار السياسة التجارية الأميركية.
ومن هنا يبرز سؤال أساسي: من سيربح الحرب التجارية مع كندا؟ بل: ماذا سيحدث لموقع الولايات المتحدة إذا بدأت الدول التي تعتمد عليها اقتصادياً في البحث عن بدائل؟ فالقوة الأميركية لم تُبنَ على حجم الاقتصاد وحده، وإنما أيضاً على الثقة بشبكة التحالفات والشراكات التي تقودها واشنطن.
ختاماً، تكشف المواجهة مع كندا أن السياسة التجارية الأميركية تشهد تحولاً واضحاً من منطق الشراكة إلى منطق الضغط واستخدام القوة الاقتصادية لتحقيق أهداف تفاوضية أوسع. وقد تبدو هذه السياسة قادرة على تحقيق مكاسب سريعة، لكنها تحمل في المقابل مخاطر استراتيجية، أبرزها دفع الحلفاء إلى تقليل اعتمادهم على الولايات المتحدة والبحث عن بدائل تجارية وسياسية.
أما كندا، فقد اختارت مواجهة هذا التحول بدلاً من الخضوع له، عبر الرد بالمثل والدفاع عن استقلال قرارها التجاري. ولذلك فإن المعركة الحالية لا تدور فقط حول الرسوم الجمركية، بل حول سؤال أكبر: هل تستطيع الولايات المتحدة الحفاظ على نفوذها العالمي إذا تحولت علاقاتها مع حلفائها من شراكات قائمة على المصالح المتبادلة إلى علاقات يحكمها الضغط والتهديد الاقتصادي؟

طائرات ورقية.. ذريعة صهيونية لتصعيد العدوان على غزة

تستخدم الحكومة الصهيونية حادثة سقوط طائرات ورقية أطلقت من قطاع غزة مبرراً جديداً لتصعيد إجراءاتها العسكرية، في وقت يشهد فيه القطاع عودة للقصف والاستهداف بعد فترة من الهدوء النسبي. وأثار سقوط طائرة ورقية غير مفخخة في إحدى مناطق «غلاف غزة» حملة سياسية وإعلامية صهيونية واسعة، جرى خلالها تقديم هذه الألعاب التي يستخدمها الأطفال خلال فصل الصيف باعتبارها «تهديداً أمنياً».
وعقد وزير الحرب الصهيوني يسرائيل كاتس اجتماعاً عاجلاً مع رئيس أركان جيش العدو إيال زامير لبحث ما وصفه جيش العدو بأنه «تهديد الطائرات الورقية والمسيّرات والبالونات». كما توعّد رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو باتخاذ إجراءات عسكرية ضد مطلقي هذه الأجسام والمناطق التي تنطلق منها. وتأتي هذه التهديدات في وقت تصاعدت فيه الهجمات الصهيونية على قطاع غزة، حيث استهدفت الغارات منازلاً وخياماً تؤوي نازحين ومنشآت تجارية ومراكز إيواء، إضافة إلى القصف المدفعي وإطلاق النار قرب المناطق الشرقية للقطاع.
وفي الزوايدة، تلقى سكان إنذاراً بإخلاء منشأة تجارية محاطة بخيام للنازحين، قبل أن تتعرض للقصف، ما أدى إلى سقوط ضحايا وإصابة آخرين. كما استهدفت غارة صهيونية خيمة للنازحين في خان يونس، ما أدى إلى إصابة خمسة أشخاص. وتزامن ذلك مع تهديدات بإخلاء مناطق سكنية واستهداف المسؤولين عن إطلاق الطائرات الورقية، رغم عدم تسجيل عمليات إطلاق لطائرات ورقية محملة بمواد متفجرة أو حارقة. ويثير هذا التصعيد مخاوف من تحويل حادثة محدودة إلى مبرر لتوسيع العمليات العسكرية في غزة، بما يزيد معاناة المدنيين الفلسطينيين في ظل غياب تهدئة مستقرة واستمرار الضغوط السياسية على حكومة نتنياهو.

حرائق وانفجارات في مصانع السلاح الأوروبية تثير مخاوف توسع الحرب

تشهد عدة دول أوروبية سلسلة من الحرائق والانفجارات التي ما زالت أسباب بعضها قيد التحقيق في منشآت صناعية مرتبطة بقطاعات دفاعية، في وقت تتزايد فيه حاجة أوكرانيا إلى الدعم العسكري الغربي لمواجهة الحرب المستمرة.
وسُجلت في الأشهر الماضية حوادث في منشآت دفاعية داخل إستونيا وبلغاريا وإيطاليا والتشيك وليتوانيا، بعضها مرتبط بإنتاج الذخائر والطائرات المسيّرة والمعدات العسكرية المخصصة لدعم أوكرانيا. ففي بلغاريا وقع انفجار داخل مصنع ينتج ذخائر مدفعية، بينما شهد مصنع للذخيرة قرب روما حريقاً في وحدة لإنتاج البارود. كما أدى حريق سابق في مصنع تشيكي إلى تدمير منشأة تنتج طائرات مسيّرة ومعدات بصرية حرارية.
وتجري السلطات في الدول المعنية تحقيقات لمعرفة أسباب هذه الحوادث، وسط مخاوف أوروبية من تأثيرها في سلاسل الإمداد العسكري وقدرة المصانع على تلبية احتياجات أوكرانيا.
وتأتي هذه التطورات بالتزامن مع مطالبة كييف حلفاءها الأوروبيين بمزيد من الدعم المالي والعسكري، خصوصاً أنظمة الدفاع الجوي القادرة على مواجهة الصواريخ الباليستية. وأعلن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أن بلاده تحتاج إلى تمويل إضافي لدعم موازنة الدفاع.
ومن المقرر أن يناقش اجتماع «تحالف الراغبين» دعم أوكرانيا وتسريع تسليم أنظمة دفاعية أوروبية، بينها منظومة «إس إيه إم بي/تي-إن جي». ويأتي ذلك في ظل تعثر الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب، وتصاعد الضربات المتبادلة، ما يزيد المخاوف من اتساع رقعة المواجهة وتأثيرها في الأمن الأوروبي.

الهند تشتعل.. الشرطة تقمع الاحتجاجات بالرصاص والغاز

وثّقت منظمة العفو الدولية انتهاكات خطيرة ارتكبتها قوات الأمن الهندية خلال احتجاجات شهدتها العاصمة دلهي وبلدة سيوان في ولاية بيهار بين ٢٠ و٢٤ يوليو/ تموز. واندلعت الاحتجاجات أساسًا اعتراضًا على سوء إدارة امتحانات القبول في كليات الطب، قبل أن تتسع لتشمل قضايا البطالة والفساد.
وأكدت المنظمة، بعد فحص ١٩ مقطع فيديو والاستماع إلى شهادات، استخدام الشرطة الخرطوش والغاز المسيل للدموع والقنابل والهراوات وأجهزة الصعق الكهربائي ضد المحتجين، بينهم متظاهر أصيب بنحو ٣٠ جرحًا في ظهره.
كما وثّقت إطلاق النار من بندقية هجومية في سيوان، ما أدى إلى إصابة عدد من الأشخاص، بينهم أحد المارة.
واتهمت أمنستي السلطات بتقييد الحق في الاحتجاج عبر قطع الإنترنت ومنع التجمعات وإغلاق محطات مترو، معتبرةً ذلك انتهاكًا لحق التجمع السلمي. وتحوّلت الاحتجاجات لاحقًا إلى حركة أوسع احتجاجًا على سياسات حكومة ناريندرا مودي، فيما طالبت المنظمة بإجراء تحقيق مستقل ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.